تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمّنة يحرك الدعم الدولي

الأمم المتحدة تدعو المجتمع الدولي إلى دعم عملية الإصلاح وإعادة الإعمار

وجد التئام حكومة الوفاق الوطني في اجتماعاتها بعد تشكيلها لصياغة واقرار برنامجها العام وفق توجهاتها الرئيسية للرؤى الأمنية والتنموية والعمل على تحقيق التوافق السياسي للقوى الوطنية، وتشكيل لجنة دستورية لإعداد التعديلات اللازمة على دستور الجمهورية اليمنية وفق رؤية طموحة لبناء يمن جديد، وجد كل ذلك اهتماماً وترحيباً من الاسرة الدولية خاصة الأمم المتحدة والدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن، والتي دعت مجتمعة الى ضرورة دعم حكومة الوفاق الوطني ومساعدتها على تنفيذ الاتفاق ومعالجتها للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الماثلة أمامها.

تقرير/ أسامة الشرعبي

ودعت الأمم المتحدة المجتمع الدولي الى دعم عملية الاصلاح في اليمن من خلال توفير الدعم اللازم والاهتمام بإعادة الاعمار.

جاء ذلك على لسان مبعوث الامين العام للامم المتحدة جمال بن عمر والـذي أكد في مؤتمر صحفي عقده مساء «الجمعة» الماضية: «انه فقط عبر المساعدة العاجلة من قبل الاسـرة الدولية سيكون للعملية السلمية في اليمن اسس قوية» مشيراً الى ان : «حكومة الوفاق الوطني اتخذت بالفعل خطوات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في اليمن».

وأكد بن عمر :«ان الامم المتحدة ستواصل مراقبتها للتقدم المحرز في تنفيذ الخطوات التي بدأتها الاطراف السياسية في اليمن نحو التغيير السلمي للسلطة».

وأشار بن عمر الى انه سيقدم تقريره الى مجلس الامن الذي سيعقد في ٢١ من الشهر الجاري حول الأوضاع في اليمن، لكي يتخذ المجلس القرارات اللازمة حول هذا الجانب.

التزام أوروبي

من جانبه أكد الاتحاد الاوروبـي التزامه بمتابعة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة، ودعم حكومة الوفاق الوطني التي شرعت في اداء مهامها لمواجهة المرحلة التالية من الاتفاق.

وأكـد رئيس بعثة الاتحاد الاوروبـي لدى اليمن ميكيليه سيرفونيه دورسو في مؤتمر صحفي عقد «السبت» بمحافظة عدن مع عدد من سفراء الدول الاوروبية في اطار زياراتهم للمحافظة: «ان اليمن تدخل مرحلة جديدة في تاريخها بعد التوقيع على المبادرة الخليجية في نوفمبر الماضي بالرياض ودعمها من قبل الاتحاد الاوروبي والتي تضمنها القرار الاممي رقم (٢٠١٤)».

الاتحاد الأوروبي يؤكد التزامه بمتابعة تنفيذ المبادرة ودعم حكومة الوفاق الوطني

واشنطن :

اليمن يخطو نحو الأمام لتنفيذ انتقال سلمي ومنظم للسلطة

موسكو :

نعول على الحكومة تحسين الوضع الأمني والاقتصادي وإطلاق الحوار الوطني الواسع

لندن :

المرحلة تتطلب التعامل بواقعية بعيداً عن الشعارات والصراعات القديمة

واشار الى ان: «آلية تنفيذ الاتفاق تجري في عملية سياسية شاملة يشارك فيها كل اليمنيين لتحديد ملامح اليمن الجديد»..

مبيناً ان: «الاتحاد الاوروبي يتواصل مع جميع الاطـراف للمشاركة في حوار وطني لإيجاد الحلول لكافة القضايا ومنها المشاكل في المحافظات الجنوبية».

وقال: «ان التوقعات كبيرة وينبغي ان تؤخذ خطوة بخطوة بدءاً بتنفيذ المرحلة الاولى التي تنتهي بإجراء الانتخابات في ٢١فبراير ٢٠١٢م ومن ثم المرحلة الثانية التي تتضمن الاصلاحات الاقتصادية وانظمة الدولة والتي تحتاج الى دعم كل المجموعات السياسية».

من جانبه أكـد سفير المملكة المتحدة جوناثان وليكس على أهمية التعامل مع الواقع في سير العملية السياسية، بعيداً عن الشعارات والصراعات القديمة بهدف ايجاد حلول عادلة لمختلف القضايا.. معتبراً عدم الانخراط في الحوار خطأً استراتيجياً.

دعم أمريكي

وجددت الولايات المتحدة ترحيبها بتشكيل حكومة الوفاق الوطني.

واعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية فيكتوريا نولانو في تصريح صحفي «الخميس» الماضي بـأن تشكيل حكومة الوفاق الوطني خطوة مهمة نحو الامام، في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة والمعارضة تنفيذ انتقال سلمي ومنظم للسلطة في اليمن، الأمـر الـذي من شأنه ان يقود الى الانتخابات الرئاسية التي من المقرر اجراؤها في ٢١ فبراير ٢٠١٢م.

وأكـدت ان: «الخارجية الامريكية تشجع بقوة جميع الاطراف على نبذ العنف والعمل معاً بحسن نية وشفافية»..

مشيرة الى: «ان الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكتها مـع الحكومة والشعب اليمني خلال تنفيذهم للاتفاق ومعالجتهم للتحديات السياسية والاقتصادية والامنية التي يواجهونها»..

تعهد روسي

وأكدت موسكو تعهدها بمساعدة الحكومة الجديدة ودعم الجهود الدولية الهادفة الى مرافقة العملية السياسية في اليمن.

وجـاء فـي البيان الـصـادر «الاربـعـاء» الماضي عن وزارة الخارجية الروسية: «ان موسكو ترحب بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وقال البيان: «ان ممثلي الاحزاب المعارضة قد شغلوا أهم المناصب في الحكومة، واننا نعول على ان الحكومة اليمنية الجديدة ستستطيع حل المهام الملحة التي تواجهها البلاد، وبينها تحسين الـوضـع الامـنـي والاقـتـصـادي واطـلاق الحوار الوطني الواسع بغية وضع برنامج التحولات السياسية والاجتماعية الملحة، والاعـداد للانتخابات المبكرة للرئيس الانتقالي، التي يتوقع ان تجرى في ٢١ فبراير القادم ٢٠١٢م».

وتشير وزارة الخارجية الروسية في بيانها الى: «ان روسيا مصممة على اتباع سياسة ترمي الى دعم الجهود الدولية الهادفة الى مرافقة العملية السياسية اليمنية».

يمنيون تحت خط الفقر*

يوسف الكويليت

من العار أن يأتي تقرير منظمتين إنسانيتين «أوكسفام» و «الإغاثة الإسلامية» ليعكس صورة الفقر في اليمن الذي تعدى رقم الخمسة والسبعين في المئة بجوار بلدانٍ عربيةٍ خليجيةٍ غنية وعالم آخر يُدلل كلابه أكثر من البشر..

اليمن دخـل مـدار العواصف منذ زمنٍ بعيد، واستقراره وتنميته يساهمان في أمن المنطقة، والواقع الجديد، حدث بسبب العديد من الأسباب والتطورات.. وحقيقة الفقر قديمة مقابل شحٍ في الإمكانات وتزايد سكاني كبير واضطرابات نشأت لهذه الأسباب..

لقد دفعت دول الخليج معونات متعددة لكنها كانت تذهب إما إلى أعضاء السلطة أو رؤساء القبائل وهي مشكلة لا زال يعاني منها اليمن غير أن وجود سياسات ترتهن إلى الإشراف على أي عطايا وإيصالها إلى الشعب كمشاريع حيوية ودون قبول الحجج القديمة أن أي شروط أو إشراف على تلك المعونات بمفهومٍ عدم التدخل بالسيادة اليمنية ليس منطقياً لأن المنح الدولية من أي جهة يتم إيفاؤها تحت سلطة البلد المانح والمنظمة خشية أن تذهب الأموال إلى غير أهدافها..

الوضع الـراهـن والـذي كشف أن أسـراً تعتاش على الخبز والشاي وأخرى لا تتناول أي وجبة إلا بعد ثلاثة أيام واضطر بعضها إخراج أبنائهم من المدارس للبحث عن قوت يومهم قضية تحتاج إلى علاج سريع حتى لا تصل اليمن إلى صومال أخرى، وهي واجبات لا بد من الإسـراع بها لأن أي تراخٍ بإنقاذ جوعى اليمن إحراج للدول المجاورة، وليس من الضروري أن تسلم المعونات للسلطة بل للهيئتين اللتين نشرتا التقرير..

الجوع كافر، وحالة اليمن الراهنة قد تدفع بجوعاه إلى أي فصيل إرهابي إذا كانوا سيجدون الملاذ الغذائي الآمـن، والدول الخليجية لا أقول بأنها بلا فاعلية، بل هي من أكثر من يساهم بتنمية اليمن، لكن ظروف الأشهر الماضية ربما عطلت الكثير من المشاريع، ولو انزلقت هذه الفئات التي تقع تحت خط الفقر إلى أي جهة إرهابية فسوف يكون المشكل كبيراً على دول الجزيرة العربية، وهناك من يريد اغتنام مثل هذه الفرصة، سواءٌ من خلال الحوثيين الذين لا يمارون في ولائهم لإيران، أو أي جهة أخرى تريد خلق تعقيدات أمنية لهذه الدول..

فالمسافة مع اليمن قصيرة جداً، والحدود معقدة، ولـديـه فـائـضٌ مـن اللاجئين الآخرين، والدولة الجديدة لم تبدأ العمل، وأمامها إرثٌ مستجد، لا بد من إغاثة سريعة وسريعة جداً..

* كلمة صحيفة «الرياض» السعودية

مليارا دولار لدعم الحكومة

تسببت الاضطرابات وتدهور الاوضاع الامنية في البلاد التي استمرت لعشرة أشهر، في إحجام مانحي المعونة الدوليين عن تقديم مساعدات يحتاجها اليمن لتمويل واردات الغذاء وعمل الحكومة في الاصلاحات ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة.

غير أن التوقيع على المبادرة الخليجية والبدء بتنفيذ آليتها المزمنة من شأنه أن يشجع المانحين على تقديم مساعدات لدعم الحكومة الجديدة وبما يساعدها على تنفيذ مهامها خاصة الاقتصادية والتنموية خلال السنتين المقبلتين:

عبدالفتاح الازهري

200 مليون دولار يقدمها الصندوق العربي للإصلاح الاقتصادي ومشاريع الكهرباء وأنبوب الغاز

نصف مليون دولار مساعدة طارئة من برنامج الأمم المتحدة لمساعدة (400) أسرة من النازحين

«الإيفاد» يقر منحة تمويل برنامج فرص العمل الريفي في اليمن بأكثر من 48 مليون دولار

كشفت مصادر مطلعة في حكومة الوفاق الوطني لعدد من وسائل الإعـلام الخليجية عن تقديم عدد من الدول والمؤسسات الاقليمية والدولية المانحة تعهدات بضخ مساعدات اقتصادية للحكومة بقيمة ملياري دولار كمرحلة أولى في خطة تستهدف دعم جهود الحكومة الهادفة الى معالجة المشكلات الاقتصادية المتفاقمة الناجمة عن تداعيات الأزمة السياسية المتصاعدة في البلاد منذ أكثر من عشرة أشهر والمساهمة في إعادة اعمار المناطق المتضررة.

وذكرت صحيفة «الخليج» الاماراتية عن مصادرها ان رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد باسندوة سيقوم خلال الايام القليلة القادمة بزيارات الى كل من السعودية والإمـارات لاستقطاب مساعدات تمويلية لدعم مساعي حكومته لتجاوز آثار وتداعيات الأزمة السياسية والتي شارفت على الانتهاء بعد التوقيع على المبادرة الخليجية والبدء في تنفيذ آليتها المزمّنة.

ومن المتوقع أن يصادق مجلس النواب خلال الايام القليلة المقبلة على اتفاق قرض ثانٍ من صندوق النقد العربي لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي، بمبلغ ٤٣ مليون دينار عربي حسابي (٢٠٠) مليون دولار.

وسيستخدم القرض لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي للعامين الحالي والمقبل، خصوصاً مشاريع الكهرباء وانبوب الغاز، كما سيساهم القرض في دعم برنامج اصلاح اقتصادي جديد ينفذه اليمن ويغطي الفترة حتى نهاية ٢٠١٢م، ويهدف برنامج الاصلاح المتفق عليه الى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي.

وبذلك يكون الصندوق قد منح اليمن (٢٢) قرضاً بقيمة ٨٠٨ ملايين دولار، الى ذلك أعلن برنامج الامم المتحدة الانمائي عن «تقديم نصف مليون دولار كمساعدة طارئة لإعادة سبل المعيشة لنازحي أبين»، ويستهدف المشروع ٤٠٠ أسرة في شكل مباشر، مع تأثير سيمتد ليشمل كل الاسر الضعيفة المقيمة داخل المدارس في محافظة عدن، وسيشجع الاسر المستهدفة على إخلاء المدارس والمرافق العامة، كما يهدف الى تحسين مناخ الترابط الاجتماعي بين النازحين والمجتمعات المضيفة لهم.

وأعلنت المفوضية الاوروبية زيادة مساعداتها الانسانية لليمن بمقدار (٥) ملايين يـورو اضافية ليصبح اجمالي المساعدات الانسانية التي رصدتها المفوضية الاوروبية في عام ٢٠١١م لليمن (٢٥) مليون يورو.

وقـالـت مفوضية الاتـحـاد الاوروبـي للتعاون الدولي والمساعدات الانسانية والاستجابة للكوارث السيدة كريستالينا جيورجوفيا في بلاغ صحفي صدر الاربعاء في بروكسل: «لقد قررنا في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة لليمن وشعبه زيادة مساعداتنا العاجلة والاستمرار في دعمنا للأسر اليمنية الاكثر استضعافاً من غيرها على وجه الخصوص.

وأوضحت ان «هذا التمويل الاوروبـي الاضافي سيسهم في توفير المساعدات والحماية للسكان المتضررين بفعل الاشتباكات المسلحة وتداعيات الأزمة السياسية، بالاضافة الى ضحايا أزمة الغذاء المتواصلة وتدفق اللاجئين من منطقة القرن الافريقي وخاصة الصومال..».

وأشارت الى أن هذه المساعدات الاضافية ستوفر التمويل اللازم لتوزيع الغذاء وبرنامج «المال مقابل العمل» والمبادرات الاقتصادية ذات النطاق الصغير.. اضافة الى الاستمرار في توفير المساعدات الانسانية المعتادة التي تركز على الحاجات الاساسية للسكان والتأكد من وصول خدمات المياه والصرف الصحي لما يقارب (٣٠٠) الف شخص ..».

من جانبه أقر المجلس التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للتنمية الزراعية (ايفاد) المنحة الحاصلة بتمويل مشروع برنامج فرص العمل الريفية في الجمهورية اليمنية بتكلفة (٤٨,١٥) مليون دولار.

وأوضح الملحق الثقافي بسفارة اليمن في روما عبدالله النعامي لـ«سبأ»: «ان مشروع البرنامج الذي تم اقراره في اجتماع الصندوق خلال دورته العادية في الرابع عشر من ديسمبر الجاري بتمويل مشروع من الصندوق ومؤسسات مالية أخرى والذي سينفذ على مدى خمس سنوات يهدف الى تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الريفية الفقيرة.. مبيناً أن «المشروع سيعمل على توفير فـرص عمل متنوعة ومستديمة للنساء والرجال العاطلين عن العمل والذين يعانون من البطالة المقنعة في المجتمعات الريفية ممن يعيشون تحت خط الفقر.. وضمن هذه المجموعة المستهدفة سيتم إعطاء الأولوية للنساء والشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة..».

وكان حسن الاطرش رئيس بعثة صندوق النقد الدولي الى اليمن قد ذكر مؤخراً في تصريحات لرويترز أن «صندوق النقد الدولي مستعد لمساعدة اليمن بما في ذلك تقديم قروض جديدة بمجرد حل الأزمـة السياسية وأن تتمكن الاطراف من تنفيذ برنامج يتماشى مع نمو شامل وخفض التضخم ومعدلات الفقر..».

وذكرت «رويترز» في تقرير لها أن اليمن يعول كثيراً على مصادر أخرى محتملة لتقديم المعونة تتمثل في دول الخليج الغنية التي لديها مصلحة في الحفاظ على استقرار المنطقة..» وأشار التقرير الى أن «السعودية والإمارات العربية المتحدة قد أعلنتا انهما ستمدان اليمن بكميات من النفط الخام لكنهما التزمتا الصمت فيما يتعلق بإمكانية تقديم مساعدات نقدية..».

وكان رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة قد تلقى مؤخراً اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل نقل خلاله لرئيس الوزراء توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز استعداد المملكة لتقديم كل احتياجات اليمن الملحة وفي مقدمتها المشتقات النفطية.

وبحسب مصادر اقتصادية فإن برنامج الحكومة سيركز على الأولويات المتعلقة بإنعاش الاقتصاد في الفترة المقبلة، وتتضمن المسودة الاولية للبرنامج حزمة من الاجـراءات الهادفة لتخفيف الاعباء المعيشية على المواطنين تتضمن دعم المواد الاساسية وتنظيم التعرفة الجمركية والضرائب وخفض التعرفة الخاصة بالكهرباء والمياه، وضبط أسعار المواد الغذائية وإلغاء الزيادات التي طرأت على الأسعار خلال الأزمة، وإعادة العمل بالأسعار السابقة تمهيداً لخفض أسعار المشتقات النفطية والغاز المنزلي، بخاصة الديزل الذي يمثل مادة اساسية للمزارعين.

وينصح اقتصاديون على ضرورة التركيز في المرحلة القادمة على توفير مزيد من فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية، والانفتاح الاقتصادي، اقليمياً وخارجياً، اضافة الى الاتفاق على الأسس والمبادئ العامة وطبيعة الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية المرتقبة.

الخبير الاقتصادي محمد الصبري:

على الحكومة أن تستند إلى برامج الحكومات السابقة.. والأولويات العشر..

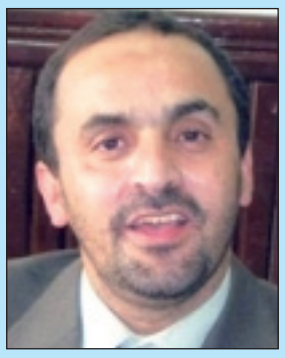

الوضع المالي للموازنة ليس في حالة إفلاس

دعـا الخبير الاقـتـصـادي الدكتور محمد الصبري حكومة الوفاق الوطني ألا تـرتـبـك وتـسـتـسـلـم للتهويل بأن الاقتصاد منهار، فهو فقط في حالة ركود قابل للنهوض وبأقل التكاليف.

وتـمـنـى أن يستند برنامج الـحـكـومـة الـتـي هـي بصدد إعـداده على البرامج والإجـراءات الـتـي أعـدت خلال السنوات المنصرمة والمتمثل في مسودة الخطة الخمسية الـرابـعـة، وأدبـيـات مجموعة «أصدقاء اليمن» بـل وحتى مخرجات برنامج الاولويات العشر، مشيراً الى أن الحكومات السابقة كانت تمتلك برامج عملية وعلمية أعـدت بمهنية عالية تحت اشراف مجتمع المانحين، مؤكداً أن مضمون تلك الوثائق كان لإعداد برنامج عملي لتحقيق نـقـلـة نـوعـيـة فـي مستوى الأداء الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية من قبل الحكومة الجديدة فيما لو نفذتها.

وقال الدكتور محمد الصبري- فـي مـقـال نـشـرتـه صحيفة «الـمـصـدر»: مـن المؤكد أن مجمل الاوضـاع الاقتصادية في ديسمبر ٢٠١١م قد تدهورت عما كـانـت عليه في ديسمبر ٢٠١٠م جراء الصراع الـسـيـاسـي والامـنـي، الا أنـهـا لم تـصـل الـى حـد الانهيار الكارثي كما يحلو للبعض تـصـويـره، واضاف: هناك تهويل اعلامي كـبـيـر حـول الوضع المالي لـلـمـوازنـة، والحقيقة أنها ليست في حالة إفـلاس على الاطلاق كما يتصور البعض، بل في حالة ركود طفيف ناجم عن ركود القطاعات الإنتاجية والـخـدمـيـة، حيث انخفضت مجمل الإيـرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة بحوالى ٤٩٪ عما خطط له في الموازنة للفترة يناير - نوفمبر ٢٠١١م والتي تقدر بحوالى ٩٩٤ مليار ريال، الا أنه بالمقابل شهدت الايرادات النفطية زيادة بلغت ٧١٪ بما يساوي ٤٥٠ مليار ريـال، وبالتالي قد لا يصدق البعض أن عجز الموازنة خلال يناير - نوفمبر ٢٠١١م قد انخفض عما خطط لـه في الموازنة فهو فقط ٢٧٢ مليار ريال بدلاً من ٣٠٠ مليار ريال.